

## أجندة الإستراتيجية حول الزراعة المصرية في أمانة العاصمة صنعاء

شارك في إعداد هذه أجنحة الإستراتيجية كل من :

- 1: د/ أمين الحكيمي - رئيس الجمعية اليمنية لتنمية الزراعة المستدامة رئيس الفريق البحثي
- 2: م/ احمد عبدالملك - الاتحاد التعاوني عضو الفريق البحثي
- 3: م/ انهار عبدالكريم يعني - الجمعية اليمنية لتنمية الزراعة المستدامة ، عضو الفريق البحثي
- 4: م/ علي جنيد علي - مدير عام الإدارة العامة للتخطيط بوزارة الزراعة والري عضو المنتدى
- 5: م/ قحطان عبدالملك - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نائب رئيس المنتدى الزراعية الحضرية
- 6: م/ فيصل سلطان - مجلس الشورى - عضو المنتدى
- 7: المحامي/ قيس صالح يعني -مسئول الشؤون القانونية الجمعية اليمنية لتنمية الزراعة المستدامة
- 8: م/عبدالكريم الصبري الادارة العامة للري الحقلي ، وزارة الزراعة والري
- 9: م-/علي عبدالله مياس - الإدارة العامة للحدائق أمانة العاصمة
- 10: علي يوسف الأمير - الأعلام الزراعي
- 11: عبدالكريم يعني - أمين عام الجمعية لتنمية الزراعة المستدامة
- 12: منى علي اليحيري الجمعية اليمنية لتنمية الزراعة المستدامة

مراجعة وتصويب:  
الأستاذ الدكتور عبدا لرحمن بامطرف

## أجندة الإستراتيجية حول الزراعة الحضرية في أمانة العاصمة صنعاء

### I- رؤية المدينة حول التنمية المنشودة في مجال الزراعة الحضرية

يقدر المشاركون في منتدى الزراعة الحضرية من الجهات الحكومية والمنظمات والجمعيات غير الحكومية المهتمة بالزراعة الحضرية في أمانة العاصمة صنعاء الجهود التي بذلها فريق الدراسة من الجمعية اليمنية لتنمية الزراعة المستدامة ومكتب الزراعة والإدارة العامة للحدائق بأمانة العاصمة والتي كللت في إخراج الدراسة الهامة حول إمكانيات وطاقت ودور الزراعة الحضرية في الإسهام بالأمن الغذائي و الإصحاح البيئي والدور البالغ الأهمية في حياة المزارعين وعموم السكان بأمانة وهو نفس الدور الذي يمتد عميقاً في تاريخ العاصمة صنعاء على مر العصور.

يؤكد المشاركون على أهمية الزراعة الحضرية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من النسيج المعماري والتخطيط الحضري لمدينة صنعاء ولدورها الفعال في التقليل من البطالة وإيجاد مصادر دخل إضافية لشريحة واسعة من السكان وبالتالي التخفيف من حدة الفقر في الأمانة. كما يثمن المشاركون دور الجهات الحكومية والرسمية والتشريعية في الاعتراف بالزراعة الحضرية كنوع اساسي في استخدام الأراضي وضمان شرعيتها وحمايتها ووضع الاعتبارات لبقاء وتشجيع استدامة المساحات الزراعية بأداء دورها في تأمين الغذاء الطازج والنظيف والصحي لسكان العاصمة.

أن اشترك العديد من المتخصصين والباحثين والأكاديميين والمزارعين في أعداد السياسات وأجندة الإستراتيجية هذه و وصولها لجميع الجهات الرسمية والشعبية لتبنيها والأخذ والاستفادة بما جاء فيها من السياسات المتصلة بها وخطط العمل والتي من شأنها الإبقاء على عاصمتنا صنعاء تسهم بالأمن الغذائي وتغذية المياه السطحية وإعادة الخضرة المرتبطة بنباتات صنعاء وزهورها. تهدف هذه الإستراتيجية الى تشجيع المزارعين على استمرار أنشطتهم في الزراعة التقليدية والنظيفة البعيدة عن استخدام الأسمدة الصناعية والمبيدات الكيميائية والحفاظة على الأصناف والأنواع المحلية من المزروعات لدورها الهام وكفاءتها في مقاومة الآفات والأمراض النباتية و تلائمها مع الجفاف والتقلبات المناخية لقاء صنعاء.

ونأمل في تبني الجهات التمويلية ومشاريع الإقراض ومكافحة الفقر لمكانة الزراعة الحضرية و تعزيز العمل مع المزارعين الحضريين من المهن والشرائح الاجتماعية التي تستحق الدعم والتمويل لتعزيز المشاريع الصغيرة ذات الصلة في تصنيع وتسويق المنتجات الزراعية الحضرية.

أن تجميع جهود الجهات ذات العلاقة بالزراعة الحضرية في هذا المنتدى يتطلب أن يعمل الجميع على إدراج المفاهيم والاعتبارات في السياسة الحضرية وإدماجها في استراتيجيات التنمية والمخططات التوجيهية لاستخدام الأراضي والسياسات المتصلة بها وخطط العمل بشأنها وبشأن الأمن الغذائي بالتعاون مع الأطراف الأخرى المعنية في الزراعة الحضرية

أن تنظيم المنتجين والمزارعين الحضريين بجمعيات ومجاميع عمل بحيث يكونوا قادرين وبشكل جيد على التعبير عن احتياجاتهم ذات الأولوية وعن منظور التنمية لديهم ولكي تنمي خبراتهم ويستفيد من خبراتهم المتوارثة ليشاركوا في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات المحلية وخطط العمل المتعلقة بالزراعة الحضرية.

إن استمرار مشاركة جميع الجهات في أعمال ومهام المنتدى يمكننا لتكون أكثر كفاءة في استخدام الموارد المتاحة من المياه والمساحات البيضاء وتربية الحيوانات المنزلية واستغلال مياه المطابخ والغسيل النظيفة ومياه الأمطار في تنمية الزراعة بجوار المنازل والسطوح والشرفات بما يساهم في توفير جزء من متطلبات الأسرة وغرس حب الزراعة والخضرة في نفوس الأبناء الصغار ويساهم أيضاً في تعزيز الصحة العامة للأسرة و كازيادة المساحات الخضراء في المدينة وتحسين المناخ والبيئة والتقليل من الآثار المحتملة للتغيرات المناخية.

توجد في أمانة العاصمة صنعاء كميات كبيرة من المخلفات العضوية والتي يمكن إعادة تدويرها للإسهام في إنجاح الخطط والبرامج التي خرجت بها هذه الإستراتيجية والاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة و بصورة سليمة لإعادة استعمالها لري الأشجار والشجيرات والأعلاف والأعمال الصناعية والبناء والخدمات المدنية وتستخدم المياه النظيفة في الإنتاج الزراعي الغذائي يسعى جميع المشاركين في أعمال المنتدى لتعزيز دور الجمعية اليمنية لتنمية الزراعة المستدامة في مواصلة الجهود التي بذلتها من اجل إختيار الامانه من قبل الشبكة العالمية لتنمية الزراعة الحضرية (RUAF) ووحدة البيئة والتنمية المستدامة (ESDU) المنسق الاقليمي للشبكة في الدول العربية وإعلان صنعاء مدينه ريادية في الزراعة الحضرية في 2008م جنباً الى جنب عدد قليل من مدن العالم . ويدعوا المشاركون الجهات الرسمية والسلطات المحلية بالأمانة وجميع المتفاعلين والمتحمسين لترسيخ بقاء مدينة ريادية وتطوير الزراعة الحضرية فيها حتى تصبح نموذجاً يتعلم منه سكان المدن العربية والعالمية أصول تنمية زراعة حضرية مستدامة وبيئية وصحية بدأها أجدادنا منذ تأسيس مدينة صنعاء.

إن هذه الإستراتيجية جاءت بعد عام كامل من الدراسة والبحث وجمع البيانات والمعلومات وورش العمل وحلقات النقاش والتدريب المنفذة بالمشاركة مع المزارعين الحضريين وجميع شركاء العمل وتوجت بتأسيس المنتدى متعدد الأطراف للزراعة الحضرية وتشكيل مجاميع العمل لأعداد والخروج بهذه الإستراتيجية الهادفة لتنمية وتطوير الزراعة الحضرية بأمانة العاصمة.

#### لماذا الزراعة الحضرية بأمانة العاصمة صنعاء؟

تميزت العاصمة صنعاء بموروث زراعي تقليدي وقديم تطور في المدينة التاريخية صنعاء المحمية حسب قوانين ونظم اليونيسكو، حيث لا تزال أحيائها القديمة محتوية على البساتين ومزارع الخضروات (المقاشم) والتي تمثل رثة طبيعية للمدينة ومصدراً هاماً لتوفير احتياجات السكان الغذائية ذات المنشأ المحلي المتميز بمذاقه الرائع ونوعيته الجيدة.

على الرغم من توسع المساحة الجغرافية لأمانة العاصمة صنعاء بشكل كبير في العقود الأخيرة لاستيعاب الكثافة السكانية المتزايدة، إلا أنه لا تزال هناك مساحات زراعية قدرتها التقارير الإحصائية لعام 2007م بـ 9317 هكتار، تزرع منها 7691 هكتار تنتج 37612 طن من الحبوب والخضروات والفاكهة والبقوليات والأعلاف وي عمل بها 9772 حائر زراعي (أسرة)، يربون فيها 54765 رأس من الأغنام ومن الماعز 55246 ومن الأبقار 4476 بالإضافة للجمال والحمير والدواجن والنحل، وتتركز الزراعة بنسبه 61% في مديرية بني الحارث و 39% في بقية المديريات العشر موزعه في الأحياء المختلفة وفي أطراف المدينة وبجيازات تتراوح بين ربع هكتار وسبعة هكتارات، وهذه الحيازات غالبيتها أملاك خاصة مع وجود أملاك للدولة والأوقاف.

تعتبر الزراعة الحضرية بأمانة العاصمة بالغة الأهمية من حيث مساهمتها في توفير الغذاء وتحسين دخل المزارعين الحضريين كما أنها تضيفي الجمال على المدينة وتحسن من البيئة، لذلك هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف الفرص المتاحة المتعلقة بالزراعة الحضرية بأمانة العاصمة وضواحيها وتقريب وجهات نظر الأطراف المختلفة بأمانة العاصمة حول الزراعة الحضرية ومعرفة ماذا يمكن أن تقدمه الزراعة الحضرية لسكان أمانة العاصمة، والعمل على صياغة ملخص سياسات وإستراتيجية واضحة بالاعتماد على طريقة MPAP (المقاربات المتعددة الأطراف لتصميم السياسات والعمل التخطيطي).

تقسم أمانة العاصمة إلى عشر مديريات هي (صنعاء القديمة، التحريم، شعوب، أزال، معين، الوحدة، بني الحارث، السبعين، الصافية، الثورة) وتباين المديريات من حيث النظام الزراعي السائد (إنتاج خضروات، فاكهة، تربية ثروة حيوانيه، قات، وإنتاج محاصيل حبوب وبقول وأعلاف) وكذا من حيث متوسط الحيازة الزراعية، وتعدد الأنظمة الزراعية، ودرجة الاعتماد على الزراعة كمصدر للمعيشة ولتحسين مستوى الدخل، كما أن هناك مساحات واسعة قابلة للزراعة ضمن المعسكرات التي يمكن أن تستغلها القوات المسلحة في المساهمة بإنتاج الغذاء.

يوجد بلهانة العاصمة ما يقارب 10.000 حائر زراعي يعملون في زراعة الخضروات ( الكراث، الكزبرة، الفجل، البصل وغيرها) والأعلاف ( القصب، الذرة والشعير) والفاكهة (العنب، التوت، الجوز، الفرسك أي الدراق والمشمش وغيرها)، إضافةً إلى محاصيل الحبوب الموسمية والقات وتربية الحيوانات. وهذه الأنشطة الزراعية تمارس بغرض إيجاد مورد عيش أساسي وللاستهلاك الأسري وأيضا لتحسين مستوى دخل الأسرة، وتشارك الأسرة بكاملها في تنفيذ الأنشطة الحقلية والتسويق للمنتجات، حيث تسهم المرأة في كثير من الأنشطة الحقلية والحصاد وتجهيز المنتج للبيع وقد تقوم أيضا في عملية البيع مباشرةً في الحقل أو نقلها للأسواق الشعبية القريبة.

اكتسبت الزراعة الحضرية بعداً جديداً يتسم بتنامي الاهتمام والتنسيق بين جهات الصلة المختلفة في أمانة العاصمة صنعاء ابتداء من حقل الإنتاج مروراً بالمزارعين والمزارعات والأطراف التعاونية والاجتماعية الفاعلة وانتهاء بالمستهلك الذي تصله السلعة الطازجة إما بالشراء المباشر من المنتجين أو عبر الحلقات التسويقية الساندة في الأسواق المحلية.

وقد تبنت الجمعية اليمنية لتنمية الزراعة المستدامة في خططها وبرامجها العملية تنفيذ حزمة من الأهداف الرامية إلى تجسيد التنمية المستدامة يأتي في صدارتها تنمية الزراعة الحضرية ونشر الوعي بفوائدها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية . وجاء اختيار أمانة العاصمة صنعاء مدينة عربية ريادية في الزراعة الحضرية من قبل الشبكة العالمية للزراعة الحضرية (RUAF) والمنسق الإقليمي للشبكة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (وحدة البيئة والتنمية المستدامة في الجامعة الأمريكية ببيروت

ESDU-AUB) ليمثل نقطة تحول هامة في مسار الزراعة الحضرية المعاصرة حيث قامت الجمعية بالتعاون مع أمانة العاصمة ممثلة بمكتب الزراعة والإدارة العامة للحدائق بدور ملموس في تنسيق الجهود والقدرات لدى جميع الشركاء والمستهدفين من خلال تنفيذ العمل التشاركي حقلياً ومكتبياً على صعيد جمع المعلومات وتحليل وتوثيق وقائع الوضع الراهن والطرق الزراعية المتبعة ورصد المقومات والقضايا العملية وتحديد المشكلات وتدارس المعالجات المقترحة في اللقاءات الميدانية وورش العمل المختلفة التي كانت من أبرزها الورشة التعريفية بمشروع الزراعة الحضرية التي تميزت بمشاركة واسعة من الجهات الرسمية والأهلية لم تقتصر فعاليتها على إصدار البروشورات والنشرات التعريفية والملصقات المعبرة عن أهمية الزراعة الحضرية ومدلولاتها التاريخية وأثرها في المجتمع بل اشتملت على حلقات نقاش تشكلت في ختامها فرق عمل لإعداد سياسات وإستراتيجية الزراعة الحضرية في المسارات المختارة .

ويأتي أعداد هذه الوثيقة كخلاصة منهجية عن الدراسة التي تم تنفيذها خلال عام كامل حول الزراعة الحضرية ودورها في الأمن الغذائي والتي تساعد علي تبني السياسات وتنفيذ إستراتيجية للزراعة الحضرية والتعريف بأهميتها في تأمين الغذاء والتقليل من الفقر وزيادة دخل السكان وتحسين البيئة.

## **II- القضايا المهمة والرئيسية للتدخل:**

عكست الدراسة العديد من قضايا التدخل التي سيعمل عليها وحددتها الرؤية التي خرجت بها مجاميع العمل المختلفة والتي أمكن تجميعها لتحديد المسارات المستقبلية التالية :

- تجميع الجهود المتناثرة في الامانه لدى الجهات التي لها علاقة مباشرة في الزراعة الحضرية وتقوية التنسيق فيما بينها ذات العلاقة

- العمل على توفير الإمكانيات لحفظ وتوثيق واستخدام الممارسات والتطبيقات الزراعية و المعارف والخبرات المكتسبة للمزارعين الحضريين في إدارة الموارد الطبيعية والمحافظة على التنوع الحيوي الزراعي للأمانة صنعاء.
- نشر الوعي المجتمعي بمكانة الزراعة الحضرية في تحقيق الاستقرار المعيشي للمزارعين الحضريين
- الاستفادة المثلى من الزراعة الحضرية كمهنة تسهم في مكافحة الفقر وتوفير فرص العمل لكثير من الأسر المحرومة التي يمكن لها العمل في حقول الإنتاج وفي عمليات التخزين والتسويق والتصنيع الزراعي.
- عدم اغفال الدور الهام للنشاط الزراعي في إعادة التوازن المائي وتحسين بيئة العاصمة صنعاء
- تحسين مستوى الأمن الغذائي وتنمية القدرات الإنتاجية لمحاصيل الاستهلاك اليومي من الحبوب والخضروات والفواكه الطازجة التي تنتجها الأمانة
- اتباع مبادئ الزراعة المستدامة في ترشيد استخدام الموارد الطبيعية من مياه وتربة وثروة حيوانية وتنميتها، وتوظيفها ميدانياً في تحقيق استدامة الزراعة
- تعزيز المكانة الكبيرة للزراعة الحضرية في التقليل من التلوث، وتحقيق الإصحاح البيئي وتخفيف الآثار السلبية المترتبة على التغيرات المناخية
- دعم الزراعة الحضرية والمزارعين الحضريين وتطوير البناء المؤسسي لهم وتفعيل نشاط الجمعيات التعاونية ومجاميع العمل الحقلية في العاصمة وضواحيها

### III- مسارات العمل الأساسية :

تلخص الجداول ( 1-5 ) التحليل للنتائج التي خرجت بها الدراسة المرجعية والمسح الميداني وورش التقييم بالمشاركة والتي نفذت من خلال مشروع الزراعة الحضرية والأمن الغذائي في العام 2008م.

و يتبين من النتائج أن هناك محاور أساسية محددة لتنمية الزراعة الحضرية تتلخص فيما يلي :

- 1 - الموارد المائية
- 2 - الأراضي الزراعية
- 3 - المدخلات الزراعية وتربية الثروة الحيوانية
- 4 - وتعزيز دور المزارعة الحضرية بالإضافة إلى التنظيم المؤسسي وتجميع جهود الاطراف ذات

العلاقة

تحليل الإمكانيات ومكامن القوه وعناصر الضعف و المعوقات في الزراعة الحضرية بأمانة العاصمة صنعاء بناء على الدراسة المرجعية والتحليلية ونتائج المسح الميداني وورش التقييم بالمشاركة والتي نفذت من خلال مشروع الزراعة الحضرية والأمن الغذائي بالأمانة

جدول رقم ( 1 )

أهم المعوقات	نقاط الضعف	عوامل القوه	الإمكانيات	الم كونات
<ul style="list-style-type: none"> <li>التوسع العمراني غير المدروس أدى إلى اختلال التوازن المائي والقضاء على الغيول والعيون وتفاقم أزمة مائية.</li> <li>تذبذب الموارد المائية <b>شرح الموارد المائية</b></li> <li>عدم وجود اليه للتخلص من المواد الخطرة التي تؤدي الى تلوث المياه</li> <li>مخرجات محطات المعالجة غير صالحة للاستخدام الزراعي</li> <li><b>ضعف أنظمة تمويل تطوير استخدام الماء</b></li> <li><b>تدني وعي المزارعين باستخدام الكوادر المؤهلة</b></li> <li><b>عزوف الكادر للعمل في الأرض والانتاج و تفضيلهم للعمل المكتبي الحكومي</b></li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تشنتت جهود الجهات ذات العلاقة وقصور التنسيق فيما بينها</li> <li>عدم وجود خطط وبرامج لحصاد المياه</li> <li>عدم ترشيد استخدام المياه*</li> <li>سفلتة وتبليط الشوارع والسوائل دون مراعاة تغذية الآبار السطحية</li> <li><b>عدم أهلية مصارف مياه الأمطار بما يمكن من إعادة استخدامها</b></li> <li>ضعف كفاءة محطة معالجة الصرف الصحي</li> <li>تدني الوعي المائي لدى المزارعين ولدى مستخدمي المياه*</li> <li>ضعف الاهتمام في الحفاظ على مياه الأراضي الزراعية*</li> <li>قلة الإمكانيات المالية</li> <li><b>ارتفاع تكاليف الماء</b></li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>وجود مشروع إدارة مياه حوض صنعاء*</li> <li>وجود لجنة إدارة مياه حوض صنعاء*</li> <li>وجود مشروع للحفاظ على الأراضي والمياه الجوفية*</li> <li>وجود محطة معالجة المياه العادمة</li> <li>وجود جمعيات ولجان مستخدمي المياه*</li> <li>وجود جهات تمويل مثل (صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي السمكي - الصندوق الاجتماعي للتنمية - صندوق النظافة والتحسين)</li> <li>أنشطه لمشروع الأشغال العامة (إنشاء خزانات مياه)</li> <li>وجود خبرات وتجارب في استخدام المياه الرمادية ( مياه المساجد )</li> <li>وجود كادر مؤهل ومراكز بحثيه وفنيه و <b>كلية زراعة</b> وهيئة عامه للموارد المائية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>متوسط الهطول المطري يسمح بحصاد جيد للمياه</li> <li>وجود مياه سيول موسمية</li> <li>وجود سدود ومواجه وكرفانات <b>(معظمها إن لم يكن كلها خارج الخدمة)</b></li> <li>وجود سوانل <b>(مجاري سيول)</b> رئيسية وفرعية لتجميع السيول لتصب بعيدا عن الامانة</li> <li>ملامنة جو صنعاء للكثير من المزروعات عالية القيمة</li> </ul>	الموارد المائية

جدول رقم ( 2 )

المعوقات	نقاط الضعف	عوامل القووة	الإمكانيات	لمكونات	
<ul style="list-style-type: none"> <li>غياب التمويل للاستثمار في الأراضي الزراعية</li> <li>بعد اغلب الأراضي الزراعية عن التجمعات الرئيسية للسكان</li> <li>ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية والعمالة</li> <li>التوسع العمراني على حساب الأرض الزراعية</li> <li>ارتفاع تكاليف تقنيات الزراعة المحمية و ضعف خبرة المزارعين في إدارتها</li> <li>ضعف الإستثمار في مجال إدارة النفايات و الإنتفاع بها</li> <li>عدم وجود أو عدم فرض و تطبيق قوانين تحديد إستخدام الأرض</li> <li>تدهور المنحدرات المحيطة بالمدينة و عدم سعي الدولة بصيانة الأراضي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>عدم تفعيل القوانين والتشريعات وتنفيذ المخططات التي تحمي الأراضي الزراعية</li> <li>انعدام التشجيع لاستغلال الأراضي الزراعية الحضرية</li> <li>ارتفاع أسعار الأراضي للبيع والإيجار في الزراعة الحضرية</li> <li>تدني مستوى الالتزام بشروط استئجار أراضي الوقف الزراعية</li> <li>زيادة الطلب على أراضي البناء</li> <li>زيادة أسعار أراضي البناء (&lt;2مليون\$/هـ)</li> <li>اغلب مستخدمي الأراضي الزراعية مستأجرين، محدودية معارفهم التقنية فمعظمهم مزارعين تقليديين</li> <li>قلة الحدائق العامة وعدم استغلالها في الانتاج الزراعي</li> <li>تعرض الأراضي للتلوث البيئي بالمياه العادمة والزيوت و النفايات و العوادم</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>وجود ما لا يقل عن 10.000 هكتارة من الأراضي الزراعية لا تزال تزرع، منها 61% تقع في أطراف الأمانة و (39%) تتوزع في مديريات وسط الأمانة</li> <li>وجود مزارعين مستثمرين وخبرات زراعية</li> <li>وجود مساحة زراعية حضرية مزروعة داخل الأحياء وحدائق منزليه!!!</li> <li>وجود أراضي خالية تابعه للدولة والأوقاف لكنها تتعرض للإستيلاء</li> <li>وجود قوانين لتحديد مساحات خضراء</li> <li>توفر كميات كبيرة من النفايات التي يمكن معالجتها لإنتاج أسمدة عضوية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>وجود أراضي زراعية كثيرة</li> <li>وجود عماله زراعية مدربه</li> <li>وجود طلب للأرض الزراعية</li> <li>إمكانية استغلال المساحات الزراعية في أحواش المنازل والمرافق العامة</li> </ul>	الأرض الزراعية	2

جدول رقم ( 3 )

المعوقات اهم	نقاط الضعف	عوامل القوة	الإمكانات	المكون
<ul style="list-style-type: none"> <li>• ضعف الوعي المجتمعي بأهمية و تنوع منتوجات الثروة الحيوانية</li> <li>• عدم أو تدني مستويات فرض التشريعات</li> <li>• ضعف إدارة المخلفات الحيوانية و الإستفادة منها</li> <li>• عدم وجود قاعدة بيانات لحصر جميع مربى الثروة الحيوانية في الأمانة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• نقص الأعلاف وارتفاع تكاليفها</li> <li>• صعوبة الوصول لأراضي المراعي الزراعية</li> <li>• تدني إمكانية مراكز رعاية الثروة الحيوانية</li> <li>• ضعف العلاقة بين مربى الثروة الحيوانية والجهات ذات العلاقة</li> <li>• عدم الاستغلال الأمثل لمنتجات الثروة الحيوانية</li> <li>• تدني الوعي بالرعاية السليمة (تربية، تغذية وصحة) للمواشي والدواجن</li> <li>• غياب تشجيع عمل حظائر منزلية نموذجية لتقليل من محاذير التربية العشوائية داخل المنازل خصوصا مع تزايد مخاطر الأمراض المشتركة</li> <li>• محدودية الوعي بأهمية المنتوجات الحيوانية والهاجنة، و الألبان و مشتقاتها، و العسل، و الجلود</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• هناك تربية فردية للحيوانات الزراعية</li> <li>• وجود جهات وخبرات متخصصة في تنمية ورعاية الثروة الحيوانية في الأمانة</li> <li>• وجود سلالات محليه جيدة</li> <li>• وجود تشريع ينظم تربية الثروة الحيوانية</li> <li>• يفضل المستهلكون الانتاج المحلي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• وجود ثروة حيوانية جيدة</li> <li>• تنوع في الثروة الحيوانية</li> <li>• لا يزال هناك الكثير ممن يمتنون تربية الحيوانات في الأمانة</li> <li>• هناك طلب متزايد على المنتجات الحيوانية المحلية</li> <li>• قرب و تعدد وجود أسواق و أماكن بيع للمنتجات الحيوانية</li> </ul>	تربية الثروة الحيوانية

جدول رقم ( 4 )

المعوقات	الضعف	عوامل القوة	الإمكانات المتاحة	المجال
<ul style="list-style-type: none"> <li>• غياب النشاط البحثي في تحسين البذور المحلية</li> <li>• عدم وجود جهة متخصصة أو مشاريع تعمل على تمويل وإدارة أنشطتها</li> <li>• ارتفاع تكاليف تربية الحيوانات الزراعية!</li> <li>• تدني الوعي بأهمية تطوير الممارسات الزراعية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• انحسار وانقراض العديد من بذور الأصناف والأنواع المحلية</li> <li>• شح الإمكانيات لإنتاج وتوزيع ونشر البذور المحلية وعدم وجود جهات تهتم بتكاثر البذور المحلية</li> <li>• منافسة البذور الخارجية المستوردة و قصور الوعي بأهمية البذور المحلية</li> <li>• عدم وجود مشاتل تكاثر الأشجار المحلية</li> <li>• ضعف نقل التكنولوجيا واكتساب الخبرات الزراعية</li> <li>• عدم كفاية الأسمدة العضوية وإهمال الأساليب التقليدية و الحديثة في تحضير الأسمدة العضوية</li> <li>• ارتفاع تكاليف الميكنة الزراعية وانخفاض وانحسار الحيوانات الزراعية العاملة في حراثة الأرض الزراعية وأدوات الحراثة التقليدية</li> <li>• عدم توفر التقنيات و الآليات الزراعية الملائمة للحيازات الصغرى وللزراعة المحمية</li> <li>• الاستخدام المفرط للكيمياويات الزراعية (المبيدات) في البيوت البلاستيكية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• سهولة إكثار وإنتاج البذور مع وجود خبره لدى المزارعين</li> <li>• وجود جهات تدعم وتشجع على تنمية الأصناف المحلية</li> <li>• إمكانية الاستفادة من المخلفات العضوية من المسالخ والأسواق</li> <li>• الوعي الكبير لدى المزارعين بأهمية الأسمدة العضوية</li> <li>• المستهلك يفضل المنتجات المسمدة عضويا عن تلك التي تسمد كيميائيا</li> <li>• سهولة الحصول على معاملات ما بعد الحصاد</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• وجود نسبة كبيرة من الأنواع والأصناف المحلية المتأقلمة مع الظروف الزراعية في الأمانة</li> <li>• تقبل المستهلك الحضري للعديد من الأصناف و الأنواع من الإنتاج الزراعي</li> <li>• البذور المستخدمة محلية ويكثرها المزارعون ذاتيا</li> <li>• وجود كميه من الأسمدة العضوية</li> <li>• إمكانية الحصول على الإستشارات الزراعية بسهولة</li> <li>• صغر الحيازة مما يسهل إدارتها و زيادة عوائد وحدة الأرض و الماء</li> <li>• قرب وتعدد الجهات التي توفر المدخلات</li> <li>• وجود خبرات ومعارف زراعية متوارثة.</li> </ul>	<p>المدخلات الزراعية و الممارسات الزراعية</p>

جدول رقم ( 5 )

م	المجال	الامكانيات المتاحة	عوامل القوة	الضعف	المعوقات
5	المزراعة الحضرية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• لا يزال هناك قطاع كبير من النساء يعملن في الزراعة الحضرية</li> <li>• اعتماد اغلب الأسر على المعيشة على النشاط الزراعي الذي تقوم به المزارعة الحضرية</li> <li>• زيادة فرص المزارعة الحضرية في الحصول على التعليم العام و المهني</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• كثير من الممارسات الزراعية والأنشطة اليومية لا تزال تقوم بها المرأة</li> <li>• تمتلك المزارعة الحضرية خبره ودراية في انتقاء البذور والحصاد والرعاية اليومية للمزروعات</li> <li>• المزارعة الحضرية لها دور أساسي في تربية ورعاية الحيوانات</li> <li>• تشارك المزارعة الحضرية في تسويق المنتجات الزراعية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• عدم وجود اهتمام بتنمية المزارعة الحضرية وتدريبها وتأهيلها وتنمية مهاراتها</li> <li>• عدم وجود <b>وقلة إنخراط النساء بهكذا</b> جمعيات زراعية إنتاجية وتسويقه للمزارعة الحضرية</li> <li>• تنني دور الجهات المختصة في تنمية مهارات ومعارف المزارعة الحضرية</li> <li>• عزوف الكادر النسوي الزراعي في العمل الميداني.</li> <li>• تفشي ثقافة لزوم المراة لبيتها</li> <li>• تدني الثقافة السكانية لدى</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• عدم تمكين المزارعة من حيازة وتنظيم وإدارة الأنشطة الزراعية الحضرية</li> <li>• قصور الوعي المجتمعي بدور المزارعة الحضرية في تسويق الإنتاج الزراعي</li> <li>• عدم وجود أية مؤسسة تعليمية تولي إهتمام بتعليم مجالات تنمية الأسرة و الإقتصاد المنزلي</li> </ul>

	الأسر المزرعية وحتى المدنية				
--	-----------------------------	--	--	--	--

## IV- أهم مسارات العمل و مؤشرات الإستراتيجية لتنمية الزراعة الحضرية

### المكون (1) في مجال تنمية الموارد المائية

- 1 - توظيف النصوص والتشريعات القائمة في السياسات والبرامج المائية لدعم جهود الزراعة الحضرية
- 2 - دعم الجهود الفردية لحصاد الأمطار واستغلالها بشكل امثل
- 3 - زيادة تنمية استغلال المياه الرمادية في المنازل والمساجد والمنشآت
- 4 - مسح وحصر السدود والحواجز الحالية لدراسة إمكانية استغلال مياه بحيراتها في الزراعة الحضرية
- 5 - دراسة وحماية الغيول والعيون والبدء بمسحها وحصرها ورصد تلك التي كانت تزخر بها أمانة العاصمة صنعاء وجمع كافة المعلومات المتعلقة بها وحماية مساقط المياه ودراسة الأسباب التي أدت إلى اختفائها ونضوبها من خلال:
  - تحديد المساقط المائية ومسحها
  - توسيع حملات التشجير
  - إعادة تأهيل وصيانة المدرجات الزراعية في منطقة المساقط
  - التوسع في إنشاء المدرجات
  - حماية المنحدرات من الانجراف ( وضاف السوائل والوديان
  - تفعيل سياسة إدارة مساقط المياه التي تم إعدادها في إطار وزارة الزراعة
- 6 -دراسة إمكانية إنشاء شبكة توزيع لمياه السيول الموسمية في تامين مصدر ري موسمي للزراعة الحضرية وتغذية المخزون المائي من خلال تحديد مناطق جريان السيول ومناطق التجميع، وتقدير الفائدة الاجتماعية والاقتصادية وتنظيم المستفيدين ومن ثم إيجاد آلية لتوزيع المياه وفق نظم الزراعة والأراضي الزراعية المستهدفة من الشبكة في توزيع المياه ومساحتها لاستغلال المياه للزراعة بشكل دائم
- 7- الاهتمام برفع كفاءة محطة المعالجة للمياه العادمة للحصول على مياه آمنة للاستخدام في الزراعة الحضرية

8- دراسة التلوث الحاصل في الأراضي الزراعية الحضرية في مديرية بني الحارث والناجم عن استخدام المياه العادمة، وذلك بتنفيذ النشاطات التالية:

- التوعية بمخاطر وأضرار استخدام المياه العادمة
- تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بحماية المياه من التلوث
- دراسة إمكانية استغلال مياه محطة المعالجة لزراعة الأراضي في المناطق خارج مديرية بني الحارث للزراعة الحراجية

9- تحسين قنوات لتصريف المياه من الشوارع إلى الأراضي الزراعية المجاورة للاستفادة منها في الزراعة وتغذية الموارد المائية.

### المكون (2) حماية الأراضي الزراعية

1 - تفعيل وتطوير القوانين والتشريعات التي تؤدي إلى حماية الأراضي الزراعية الحضرية وعدم البناء عليها والاستفادة منها زراعيًا وبيئيًا ولتغذية المخزون المائي للأمانة

2 - صيانة الحدائق العامة والعمل على التوسع في إقامة الحدائق واستغلالها بطريقه مثلى في الزراعة الحضرية والبرامج الترويجية والعلمية بالإضافة إلى أدوارها الأخرى

3 - تشجيع فرص الاستثمار في الزراعة الحضرية لما لها من دور في تقليل البطالة ومكافحة الفقر وزيادة الدخل على مستوى الأسرة

4 - منع البناء في أراضي الوقف الموقوفة بغرض الزراعة احتراماً لوصية الواقف وتأمين الموارد المائية لها

5 - توجيه مشاريع مكافحة الفقر والضمان الاجتماعي لدعم الأسر الزراعية الحضرية وبخاصة المستأجرين للأراضي الزراعية

6 - تنسيق جهود التخطيط الحضري لما يكفل تحقيق أهداف الزراعة الحضرية وحماية الأراضي الزراعية وتشجيع إقامة الحدائق المنزلية الإنتاجية وحصاد مياه السطوح لري الحدائق المنزلية وحدائق المنشآت والمرافق الحكومية والخاصة

7 -تجريم من يقوم بري الأرض الزراعية بمياه المجاري غير المعالجه وإيجاد نظام مراقبة التربة الزراعية المرورية من المياه العادمة لتفادي تلوث وتدهور التربة والبيئة والإنسان

### المكون (3) تنمية الإنتاج الزراعي

#### أولا مجال تنمية الثروة الحيوانية

- 1 -- تشجيع الاستفادة من المخلفات العضوية في الأسواق و المسالخ ومخلفات المطاعم لتكون احد المصادر التي يمكن معاملتها لتكون أعلاف للحيوانات
- 2 -- تبني زراعة الأشجار الممكن استخدامها كأعلاف خضراء وتشجيع إنتاج الأعلاف في المساحات البيضاء والاستفادة من إنتاجية الأعلاف الهامشية
- 3 -- إيجاد قاعدة بيانات متكاملة عن الثروة الحيوانية و أعدادها وأنواعها حتى يتم مراقبته ا وتقديم الخدمات البيطرية والصحية لها والتقليل من مخاطر التربية السيئة
- 4 -- تنفيذ برامج توعية حول الحظائر الصحية الملائمة للتربية المنزلية للحيوانات ونشر الوعي و تبني مشاريع نموذجية لتربية وتسمين الحيوانات وحماية صغارها وإناثها من الذبح
- 5 - إقامة برامج لحماية وتحسين السلالات المحلية الحيوانية ومنع إدخال السلالات المستوردة إلى أمانة العاصمة لمخاطرها في نشر الامراض بين الثروة الحيوانية والسكان ، والعمل على نقل المسالخ إلى مناطق بعيدة من التجمعات السكانية.
- 6 - التنسيق مع مشاريع مكافحة الفقر والتنمية الريفية في إقامة مشروعات التربية المنزلية للحيوانات وتطوير الصناعات المنزلية من مشتقات الثروة الحيوانية

## ثانياً مجال الإنتاج النباتي

- 1 - الاهتمام بالبنور المحلية والمحافظة عليها والعمل على تحسينها بما يتلائم مع متطلبات تنمية وتطوير الإنتاج في الزراعة الحضرية وتنمية الوعي لدى المزارعين بأهمية الحفاظ على الأصناف المحلية وإكثارها واستخدامها لمقدرتها على تحمل الجفاف ومقاومتها للأمراض النباتية وبالتالي الحد من استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية
- 2 - حصر وجمع الأصول الوراثية المحلية من البنور والأشجار والشجيرات والنباتات الطبية والعطرية والمراعي الطبيعية بما يؤمن إعادة التنوع الحيوي للأمانة والاستفادة منه في مشاريع التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة
- 3 - تشجيع الجمعيات الزراعية وجميع المزارعين لإنشاء مشاريع لإكثار وتداول البنور والشتلات المحلية والمحافظة على الطابع التقليدي في الزراعة الحضرية
- 4 - توثيق المعارف المحلية وتدوينها وتبادلها بين المزارعين الحضريين وتطبيقها في إدارة المصادر الطبيعية وتحقيق الإنتاج المستدام
- 5 - تشجيع إنتاج الأسمدة العضوية بالطرق الصحيحة والحفاظ على النمط الزراعي المعتمد على تنوع المحاصيل والممارسات الزراعية التقليدية وتطوير الزراعة البيئية والسياحية في الزراعة الحضرية
- 6 - تبني الأسلوب البحثي بالمشاركة لحل معوقات الإنتاج لتبني التقنيات الإنتاجية الحديثة في الممارسات الزراعية والحصاد والتسويق والتي تعظم الفائدة وتحافظ على استدامة وتجدد المصادر الطبيعية
- 7 - تشجيع زراعة الفواكه والأشجار المحلية في المساحات المخصصة في الحدائق أو في المساحات البيضاء والحزام الأخضر مما يساهم في توفير جزء من متطلباتنا اليومية وتعزيز ارتباط الأبناء بالأرض والبيئة الصحية والتعلم من عطانها كأسلوب حياه
- 8 - السعي الجاد لتمكين المزارعين الحضريين من تطوير منتجاتهم، وتوسيع تأثيرها الاقتصادي والمعيشي كصمام أمان وقاعدة سليمة للأمن الغذائي المستدام، والإصحاح البيئي المستند على بقاء الزراعة عنصراً هاماً من مكونات مدينة صنعاء كما علمنا الآباء والأجداد في صنعاء القديمة ومدينة الروضة، والعمل

المتفاني لتطوير الزراعة الحضرية في أمانة العاصمة وتجسيد مكانتها الهامة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والجمالية والسياحية.

### المكون (4) تعزيز دور الزراعة الحضرية

- 1 - تشجيع إقامة الجمعيات والمشاريع المتخصصة في أنشطة المزارع الحضرية
- 2 - تدريب وتأهيل المزارعات الحضريات في تنفيذ مشاير التصنيع الزراعي والحدائق الإنتاجية والاستفادة من أنشطة الزراعة الحضرية كمصدر دخل
- 3 - العمل على تمكين المزارع الحضرية من إقامة مشاريع رائدة وحياسة الأصول المرتبطة بها وإشراكها في أنشطة التسويق والترويج للمنتجات الزراعية الحضرية
- 4 - إدراج مفاهيم الزراعة الحضرية في برامج وأنشطة الصناديق الاجتماعية ومشاريع مكافحة الفقر وتنمية المرأة في المدينة
- 5 - تعزيز العلاقة بين الجهات المختصة والمزارعات الحضريات من خلال توعية الجهات بأهمية الدور الذي تقوم به الزراعة الحضرية وإقامة الدراسات لإبراز هذه المكانة الذي تلعبه المزارع الحضرية في مزاولة العمل الزراعي و تأمين الغذاء
- 6 - توثيق المعارف والخبرات الزراعية الموجودة لدى المزارعات ونقلها لصغار المزارعات ونشرها.
- 7 - إدخال برامج التوعية للمزارع الحضرية فيما يتعلق بالنشاط الزراعي النباتي والحيواني من حيث:
  - الرعاية الصحية للحيوانات
  - ترشيد المياه واستخدام المياه الرمادية في الزراعة
  - مزار استخدام المبيدات الكيميائية والتسميد الكيميائي
  - توعية المزارعات بالحفاظ على التنوع الحيوي الزراعي في تأمين الغذاء الصحي للأسرةمن خلال زراعة الأصناف المختلفة من المحاصيل
- 9 - تدريب الجمعيات الزراعية في وضع الخطط والمشاريع المدرة لدخل المزارعات الحضريات .

10 - تنمية قدرات المزارعات الحضريات من خلال تنفيذ دورات تدريبية في المجالات الآتية :

الرعاية الصحية للثروة الحيوانية

كيفية عمل الاجبان والألبان

طريقة حفظ المحاصيل وعمل المخلاتات

كيفية أعداد البيتموس من المخلفات العضوية

كيفية عمل السيلاج للحيوانات من المخلفات العضوية

11 - تعزيز تبادل الخبرات والمعارف والبذور و تعزيز التسريع والتكامل مع المزارعين الحضريين

### المكون (5) في مجال البناء المؤسسي وبناء القدرات

1. تكوين فرق بحثية في الزراعة الحضرية وتأهيلها من خلال التدريب وورش العمل لتبادل الخبرات والتجارب بين الدول المشاركة في المشروع وتعزيز التعاون مع الشبكة العالمية للزراعة الحضرية ووحدة البيئة والتنمية المستدامة بالجامعة الأمريكية في بيروت-المنسق الإقليمي للشبكة على مستوى الوطن العربي.

2. مواصلة وتطوير الجهود الميدانية للجمعية اليمنية لتنمية الزراعة المستدامة وأمانة العاصمة ممثلةً بمكتب الزراعة و الإدارة العامة للحدائق والمهتمين بالزراعة الحضرية في مختلف الجهات ذات الصلة كالجمعيات التعاونية الزراعية والمشاريع التنموية والبرامج الإنمائية والهيئات والمؤسسات البحثية والتي على أساسها تم اختيار أمانة العاصمة صنعاء مدينة عربية ريادية في الزراعة الحضرية.

3. جمع وتوثيق المعلومات والأنشطة القائمة حالياً واستنباط مدلولاتها وأثرها التاريخي والحضاري ونشرها لكي تسهم في تكوين مرجع محلي و للكثير من الدول العربية في الاستفادة من خبرات المزارعين اليمنيين في تنفيذ المشاريع النموذجية للإقتداء بها والاستفادة من تجاربها في الدول الأخرى

4. العمل على تفعيل دور منتدى الزراعة الحضرية والحرص من خلاله على تبني إستراتيجية للزراعة الحضرية، والبحث عن مصادر الدعم الفني والعيني و لتمويل يضاف لما تخصصه الدولة لتنمية زراعه حضرية تليق بمكانة صنعاء عاصمة اليمن الموحد .

5. تشكيل فرق عمل في إطار المنتدى لإعداد مشاريع عمل رائده ونموذجية في مواضيع المياه والزراعة والبيئة وتعزيز القدرات المادية والفنية وتنمية قدرات المزارعات الحضريات في سياق إعادة الاعتبار للدور الهام للزراعة الحضرية وتقديم هذه المشاريع للجهات المهمة لتبنيها وتمويلها وتنفيذها.

6. دراسة وتطوير التشر يعات المرتبطة بالزراعة الحضرية في أمانة العاصمة ومتابعة تحديثها واستصدارها بالتنسيق مع أمانة العاصمة والمرافق والمؤسسات التشريعية ذات الصلة بالتخطيط الحضري والعمراني والسلطة المحلية في الأمانة والمديريات المختلفة.

7. تجسيد مبادئ تنمية الزراعة الحضرية المرتكزة على تطبيق المعارف والخبرات الزراعية للأباء والأجداد واستغلال الأصناف المحلية من المحاصيل والنباتات الكفيلة بالحفاظ على المنتجات الزراعية الحضرية نظيفة (عضويه) بدون مبيدات وأسمده كيميائيه وتحسين أساليب الاعتماد على حصاد واستخدام مصادر مياه الأمطار جنباً إلى جنب مع بقية الموارد المتاحة.

8. تعزيز التكامل والتنسيق بين الأطراف المعنية وبما يخدم استدامة وتطوير الزراعة الحضرية

9. مراعاة مكانة الزراعة الحضرية في المخططات العمرانية والحضرية المستقبلية ووضع الضوابط الكفيلة بتخصيص مواقع زراعية وحدائق ومساحات خضراء تحافظ على التوازن البيئي والمعيشي بما في ذلك الأراضي المجاورة للمساجد والمنشآت العامة والخاصة.

## V. الإطار المؤسسي

بينت الدراسة الميدانية والمكتبية (باب الأطراف المعنية) أن هناك جهات متعددة تهتم أو يمكن أن يكون لها دور هام في تنمية الزراعة الحضرية في الأمانة ولكن هذه الجهات تعمل بشكل فردي ولا يوجد تنسيق منظم لجهودها ومن هنا جاءت أهمية تأسيس منتدى الزراعة الحضرية كمنتدى متعدد الأطراف لتنمية الزراعة الحضرية بأمانة العاصمة وانتخاب رئيس ونائين وسكرتارية تنفيذية، حيث اقر هذا المنتدى ملخص السياسات وحدد مسارات العمل والتدخل وتعيين فرق العمل لبحث مؤشرات الإستراتيجية واتجاهات التدخل. تبين نتائج الدراسة دور الأطراف المعنية ودرجة اهتمامها وتأثيرها، وبصدارتها الجهات الحكومية ذات الصلة ممثلة بمكتب الزراعة في الامانه والإدارة العامة للحدائق والهيئة العامة للتخطيط الحضري ومكتب الأشغال العامة وكلية الزراعة والمعهد الفني الزراعي بالإضافة إلى الدور الذي يجب ان يضطلع به مدراء المديریات والمجالس المحلية، والجمعيات غير الحكومية تأتي في مقدمتها الجمعية اليمنية لتنمية الزراعة المستدامة والتي عملت مع منظمة ايدبال الفرنسية في تقديم التصورات الأولية لمشروع الزراعة الحضرية وإدخال مفهوم الزراعة الحضرية لأمانة العاصمة والتوعية والتثقيف بأهميتها ويوجد أيضا في الاتحاد التعاوني الزراعي فرع أمانة العاصمة سبع جمعيات تعاونية زراعية وتحتاج إلى تفعيلها وتوجيهها لتنمية الزراعة الحضرية المستدامة، كما ان هناك جمعيات تنمية نسوية في بعض مديريات الامانه من أهمها جمعيات في مديرية الروضة وبنى الحارث وجمعية منتدى الاسره وجمعية المحافظة على بساتين ومقاشم صنعاء القديمة.

إن تبني تنمية الزراعة الحضرية لا يمكن أن يتم بدون تجميع الجهود للجهات المعنية في إطار منتدى الزراعة الحضرية الذي يضم مختلف الجهات الحكومية والأهلية ، ويؤمل منه تحقيق التكامل والتنسيق بين جميع المشتغلين والمستهدفين بين الجهات في أنشطة الزراعة الحضرية في الامانه ، المقترح ان ينجز من خلاله مشاريع رائده التحضيرية على تقوية البناء الم وُسي والقدرات الفنية للمنتدى والذي بدوره سيقوم بصياغة الأنشطة المقترحة وترتيب أولوياتها وتشكيل الفرق البحثية وتوزيع المهام التنفيذية على الجهات ذات العلاقة كل حسب منطقتة ومجال تدخله وخبرته وقدراته .

بحيث يدعم المنتدى بفريق خبرات استشاري دائم محلي وخبرات دولية تتابع وتقيم الأنشطة أولاً بأول وحسب البروتوكولات المعدة مسبقاً لمشاريع التنمية.

## VI. الموارد لتمويل المهام التنفيذية للإستراتيجية

يعتبر التمويل العامل الأهم في النشاط الزراعي الحضري ، حيث يعاني المزارعون الحضريون من صعوبة بالغة في تنفيذ الزراعة الموسمية وفي تحسين نوعية وحجم الإنتاج والتوسع في المزارع، ويتبين في الواقع أن العبء الأكبر يواجهه المزارعون وحدهم بإمكانياتهم البسيطة والمحدودة، بينما يقتصر دور الشركاء الآخرين مثل وزارة الزراعة والري على تمويل بعض الأنشطة الإرشادية ومهام وقاية المزارع، كما أن الروتين المعقد في بنوك وصناديق الإقراض المتوفرة في اليمن ( بنك التسليف التعاوني الزراعي، صندوق التشجيع الزراعي والسلمي، بنك الأمل، والصندوق الاجتماعي للتنمية وحدة المشاريع الصغيرة وغيرها...) يشكل عائقاً أمام حصول المزارعين على القروض والتسهيلات المالية ويتطلب ذلك السير في حلقات مطولة بدءاً من الموافقة والحصول على التوجيهات من وزارة الزراعة أو مكتبها في أمانة العاصمة مروراً بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية ثم تقييمها ومراجعتها وتقييمها وقبولها، وانتهاء بالضمانات المالية والعقارية المشروطة بأن لا تقل عن 150% من قيمة القرض . كما أن دور صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي لا وجود له، حيث ما يزال تمويله مقصوراً على تمويل مشروعات صغيرة في مناطق رائدة (لا تشمل أمانة العاصمة) ، وينطبق هذا على الصندوق الاجتماعي للتنمية المحصورة أنشطته في تشييد المدارس والمرافق الصحية والخدمية والبناء المؤسسي المؤمل حصول الجمعية على مساهمته في توفير المستلزمات المكتبية وإقامة بعض الدورات التخصصية . ولهذا لم يتمكن الباحثون أثناء الدراسة الاستكشافية وإعداد ومناقشة التقرير والوثائق من تحديد التكاليف التقديرية لمكونات العمل ، وظل التمويل معضلة قائمة تتطلب السعي لتجاوزها جزئياً أو كلياً بمزيد من المتابعة والتنسيق مع شركاء العمل الأساسيين وجهات التمويل المحلية والخارجية وهو ما يمكن تدارسه في المنتدى للزراعة الحضرية بمشاركة مختلف جهات الصلة من خلال التعريف بالأنشطة والمهام المحددة في الإستراتيجية والسياسات التي تم إنجازها من قبل فرق العمل. هناك قصور من الجهات ذات العلاقة في الزراعة الحضرية في أعداد تصورات المشاريع لتقديمها إلى الجهات التمويلية ، بهدف تيسير حصول مزارعي الأمانة على قروض وتمويلات من هذه الصناديق والبنوك وان إيجاد هذه الخدمة من خلال اللجان الفنية في المنتدى والجمعية اليمنية لتنمية الزراعة المستدامة سوف يقوي من فرص الحصول على تمويل إضافي لأنشطة الزراعة الحضرية.

ومن الجهات التي يمكنها تمويل تنفيذ بعض المشاريع الخاصة بالزراعة الحضرية في الأمانة هي:

### وزارة الأوقاف

-الصندوق الاجتماعي للتنمية والذي مول في الفترات السابقة وحاليا ترميم وأعاد جدران الحماية واقفية الري في العديد من بساتين ومقاصم صنعاء القديمة وكذا الحدائق العامة في الأمانة وعمل منشآت فردية

وعامه لحصاد المياه وإنشاء سدود وقنوات ري وهناك استعداد من وحدات الصندوق المختلفة لدراسة والتفاعل مع المقترحات المقدمة

مشروع الأشغال العامة والذي يمكنه ان يساهم في صيانة مجاري السيول وعمل خزانات لحصاد مياه الأمطار.

مشروع الحفاظ على حوض صنعاء والذي يمكنه ان يقدم الدعم الفني وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية لدعم الزراعة الحضرية وتبني بقاء مساحات زراعية لتتجمع معها السيول والمياه لتحافظ على التوازن المائي في الامانه لأنه بدون بقاء مساحات زراعية وتمارس بها الزراعة الصحيحة لا يمكن تغذية المياه السطحية. يمكن للبنك الدولي والممولين والمانحين الأجانب العاملين في الجمهورية اليمنية ان يدعموا ويتبنوا تنفيذ العديد من المشاريع الهادفة لتنمية الزراعة الحضرية وإسهامها في الامن الغذائي وكذا تعزيز الدور البيئي والصحي للزراعة الحضرية وللاستقرار لأنظمة البيئة الحضرية وتقليل الآثار من التلوث والتغيرات المناخية.

- التمويل الذي يمكن ان تحصل عليه الأمانة من الشبكة العالمية للزراعة الحضرية فيما لو بقت الامانة ضمن المدن الريادية